

## نصوص عامة

ظهير شريف رقم 1.92.283 صادر في 15 من ذي القعدة 1422 (29 يناير 2002) بنشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الموقعة بفيينا في 20 ديسمبر 1988.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الموقعة بفيينا في 20 ديسمبر 1988 ؛

وعلى محضر إيداع وثائق المصادقة على الاتفاقية المذكورة الموقع بنيويورك في 5 نوفمبر 1992،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

تنشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الموقعة بفيينا في 20 ديسمبر 1988.

وحرر بمراكش في 15 من ذي القعدة 1422 (29 يناير 2002)

وقعه بالعطف :

الوزير الأول ،

الإمضاء : عبد الرحمن يوسف.

\*

\* \*

## مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

فيينا ، النمسا ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر -  
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

### اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية

التي اعتمدها المؤتمر في جلسته العامة السابعة المعقودة في  
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

#### ان الأطراف في هذه الاتفاقية ،

اذ يحاورها بالغ القلق ازاء جسامه وتزايد انتاج المخدرات والمؤثرات  
العقلية والطلب عليها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة ، مما يشكل تهديدا خطيرا  
لمحة البشر ورفاههم ويلحق الضرر بالاسس الاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع ،

واذ يحاورها بالغ القلق ازاء تغلغل الاتجار غير المشروع في المخدرات  
والمؤثرات العقلية على نحو مطرد في مختلف فئات المجتمع ، خاصة وأن الاطفال  
يستغلون في كثير من ارجاء العالم باعتبارهم سوقا غير مشروعة للاستهلاك والافراط  
انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة مما  
يشكل خطرا فادحا الى حد يفوق التصور ،

واذ تدرك الروابط بين الاتجار غير المشروع وما يتصل به من الأنشطة الاجرامية  
الاخرى المنظمة التي تقوض الاقتصاد المشروع وتهدد استقرار الدول وامنها وسيادتها ،

واذ تنظم بان الاتجار غير المشروع هو نشاط اجرامي دولي يستلزم اهتماما  
عاجلا واولوية عليا ،

واذ تدرك أن الاتجار غير المشروع يدر ارباحا وشروات طائلة تمكن المنظمات  
الاجرامية عبر الوطنية من اختراق وتلويث وافساد هياكل الحكومات والمؤسسات  
التجارية والمالية المشروعة والمجتمع على جميع مستوياته ،

وتصميما منها على حرمان الأشخاص المشتغلين بالاتجار غير المشروع مما يجنونه من متحصلات من نشاطهم الاجرامي ، وبذا تقضي على الحافز الرئيسي الذي يدفعهم اليه ، فعملتهم هذه ،

واذ ترغيب في القضاء على اسباب مشكلة اساءة استعمال المخدرات والمؤشرات العقلية ، من جذورها ، وضمنها الطلب غير المشروع على هذه العقاقير المخسرة والمؤشرات العقلية ثم الارباح الهائلة المستمدة من الاتجار غير المشروع ،

واذ تضع في اعتبارها ضرورة اتخاذ تدابير رقابية على المواد ، بما في ذلك السلائف والكيميائيات والمذيبات التي تستخدم في صنع المخدرات والمؤشرات العقلية والتي اتت سهولة الحصول عليها الى ازدياد الصنع السري لهذه العقاقير المخسرة والمؤشرات العقلية ،

وتصميما منها على تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر ،

واذ تدرك ان القضاء على الاتجار غير المشروع هو مسؤولية جماعية على عاتق كل الدول ، وان من الضروري ، لهذه الغاية ، اتخاذ اجراءات منسقة في اطار من التعاون الدولي ،

واعترافا منها باختصاص الامم المتحدة في ميدان مراقبة المخدرات والمؤشرات العقلية ، ورغبة منها في ان تكون الاجهزة الدولية المعنية بهذه المراقبة داخلية في اطار هذه المنظمة ،

واذ تعيد تأكيد المبادئ التوجيهية للمعاهدات الحارية لمراقبة المخدرات والمؤشرات العقلية ونظام المراقبة الذي تجده ،

واذ تدرك الحاجة الى تعزيز واستكمال التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 ، وفي تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 ، واتفاقية المؤشرات العقلية لسنة 1971 ، من اجل مقاومة ما للاتجار غير المشروع من جمامة ومدى ونتائج خطيرة ،

واذ تدرك ايضا اهمية تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية لفرض منع الانشطة الاجرامية الدولية في الاتجار غير المشروع ،

ورغبة منها في عقد اتفاقية دولية شاملة وفعالة وعملية ، ترمي على وجه التحديد الى مكافحة الاتجار غير المشروع وتأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للمشكلة ككل ، وخاصة الجوانب التي لم تتطرق اليها المعاهدات السارية في مضمار مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية ،

تتفق بهذا على ما يلي :

#### المادة ١

##### تعاريف

تستخدم المصطلحات التالية في كل مواد هذه الاتفاقية ، الا اذا اشير صراحة الى خلاف ذلك او اقتضى السياق خلاف ذلك :

(أ) يقصد بتعبير "الهيئة" الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي أنشئت بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ؛

(ب) يقصد بتعبير "نبات القنب" أي نبات من جنس القنب ؛

(ج) يقصد بتعبير "شجيرة الكوكا" جميع أنواع الشجيرات من جنس إريثروكسيلون ؛

(د) يقصد بتعبير "الناقل التجاري" أي شخص أو هيئة عامة أو خاصة أو هيئة أخرى تعمل في مجال نقل الأشخاص أو البضائع أو المواد البريدية ويتقاضى نظير ذلك مقابلا أو أجرة أو يجني منه منفعة أخرى ؛

(هـ) يقصد بتعبير "اللجنة" لجنة المخدرات التابعة لمجلس الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ؛

(و) يقصد بتعبير "المعادرة" ، الذي يشمل التجريد عند الاقتضاء ، الحرمان الدائم من الاموال بأمر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى ؛

(ز) يقصد بتعبير "التطعيم المراقب" أسلوب السماح للشحنات غير المشروعة من المخدرات او المؤثرات العقلية او المواد المدرجة في الجدول الاول والجدول

الثاني المرلفين بهذه الاتفاقية أو المواد التي أحلت محلها ، بمواصلة طريقها الى خارج اقليم بلد أو أكثر أو عبره أو الى داخله ، بعلم ملطاته المختصة وتحسنت مراقبتها ، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ من الاتفاقية ؛

(ج) يقصد بتعبير "اتفاقية سنة ١٩٦١" الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ؛

(ط) يقصد بتعبير "اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة" الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ؛

(ي) يقصد بتعبير "اتفاقية سنة ١٩٧١" اتفاقية المؤتمرات العقلية لسنة ١٩٧١ ؛

(ك) يقصد بتعبير "المجلس" مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ؛

(ل) يقصد بتعبير "التجميد" أو "التحفظ" الحظر المؤقت على نقل الاموال أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها أو وضع اليد أو الحجز عليها بصورة مؤقتة على اساس أمر صادر من محكمة أو ملطة مختمة ؛

(م) يقصد بتعبير "الاتجار غير المشروع" الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢ من هذه الاتفاقية ؛

(ن) يقصد بتعبير "المخدر" أية مادة ، طبيعية كانت أو اصطناعية ، من المواد المدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، ومن تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ؛

(س) يقصد بتعبير "خشخاش الافيون" أية شجيرة من فصيلة الخشخاش المنوم ؛

(ع) يقصد بتعبير "المتحصلات" أي أموال مستمدة أو حصل عليها ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، من ارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ؛

(ف) يقصد بتعبير "الاموال" الاموال أيا كان نوعها ، مادية كانت أو غير مادية ، منقولة أو ثابتة ، ملموسة أو غير ملموسة ، والمستندات القانونية أو المكوك التي تثبت تملك تلك الاموال أو أي حق متعلق بها ؛

(ص) يقصد بتعبير "المؤثرات العقلية" أية مادة ، طبيعية كانت أو اصطناعية ، أو أية منتجات طبيعية مدرجة في الجداول الأولى والثاني والثالث والرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ؛

(ق) يقصد بتعبير "الامين العام" الامين العام للأمم المتحدة ؛

(ر) يقصد بتعبيري "الجدول الأول" و "الجدول الثاني" قائمتا المسواد اللتان تحملان هذين الرقمين والمرفقتان بهذه الاتفاقية ، بصيغتهما التي تعدل من حين إلى آخر وفقا للمادة ١٢ ؛

(ش) يقصد بتعبير "دولة المبور" الدولة التي يجري عبر اقليمها نقل المخدرات والمؤثرات العقلية ومواد الجدول الأول والجدول الثاني غير المشروعة ، والتي ليست مكان منشئها ولا مكان مقصدها النهائي .

#### المادة ٢

#### نطاق الاتفاقية

١ - تهدف هذه الاتفاقية إلى النهوض بالتعاون فيما بين الأطراف حتى تتمكن من التصدي بمزيد من الفعالية لمختلف مظاهر مشكلة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الذي له بُعد دولي . وعلى الأطراف أن تتخذ ، عند الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية ، التدابير الضرورية ، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية ، وفقاً للأحكام الأساسية لنظمتها التشريعية الداخلية .

٢ - على الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية بشكل يتماشى مع مبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

٣ - لا يجوز لأي طرف أن يقوم ، في إقليم طرف آخر ، بممارسة وأداء المهام التي يقتصر الاختصاص بها على سلطات ذلك الطرف الآخر بموجب قانونه الداخلي .

#### المادة ٢

#### الجرائم والجزاءات

١ - يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونه الداخلي ، في حال ارتكابها عمداً :

- (أ) '١' إنتاج أي مخدرات أو مؤشرات عقلية ، أو صنعها ، أو استخراجها ، أو تحضيرها ، أو عرضها ، أو عرضها للبيع ، أو توزيعها ، أو بيعها ، أو تسليمها بأي وجه كان ، أو الحمرة فيها ، أو إرسالها ، أو إرسالها بطريق العبور ، أو نقلها ، أو امتيازها ، أو تصديرها خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة ١٩٧١ ؛
- '٢' زراعة خشخاش الأفيون أو شجيرة الكوكا أو نبات القنب لغرض إنتاج المخدرات خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ؛
- '٣' حيازة أو شراء أية مخدرات أو مؤشرات عقلية لغرض ممارسة أي نشاط من الأنشطة المذكورة في البند 'أ' أعلاه ؛
- '٤' صنع أو نقل أو توزيع معدات أو مواد ، أو مواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، مع العلم بأنها تستخدم في أو من أجل زراعة أو إنتاج أو صنع المخدرات أو المؤشرات العقلية بشكل غير مشروع ؛
- '٥' تنظيم أو إدارة أو تمويل أي من الجرائم المذكورة في البنود 'أ' أو 'ب' أو '٢' أو '٣' أو '٤' أعلاه ؛
- (ب) '١' تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم ، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قمد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العقاب القانونية لأفعاله ؛
- '٢' إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال ، أو مصدرها ، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها ، أو ملكيتها ، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم ؛

(ج) مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني :

١' اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم ، وقت تعلمها ، بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم ؛

٢' حيازة معدات أو مواد ، أو مواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، مع العلم بأنها تستخدم أو تستخدم في زراعة مخدرات أو مؤشرات عقلية أو لانتاجها أو لمنعها بصورة غير مشروعة ؛

٣' تحريض الغير أو حضم علانية ، بآية وسيلة ، على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو على استعمال مخدرات أو مؤشرات عقلية بصورة غير مشروعة ؛

٤' الاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أية جرائم منصوص عليها في هذه المادة ، أو التواطؤ على ذلك ، أو الشروع فيها أو المساعدة أو التحريض عليها أو تهيلها أو إبداء المشورة بصد ارتكابها .

٢ - يتخذ كل طرف ، مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني ، ما يلزم من تدابير ، في إطار قانونه الداخلي ، لتجريم حيازة أو شراء أو زراعة مخدرات أو مؤشرات عقلية للاستهلاك الشخصي ، في حال ارتكاب هذه الأفعال عمدا خلافا لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة ١٩٧١ .

٣ - يجوز الاستدلال من الظروف الواقعية الموضوعية على العلم أو النية أو القصد المطلوب ، ليكون ركنا لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة .

٤ - (١) على كل طرف أن يخضع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة لجزاءات تراعى فيها جسامه هذه الجرائم ، كالمجن أو غيره من العقوبات السالبة للحرية ، والغرامة المالية والمصادرة ؛

(ب) يجوز للأطراف أن تنص على إخضاع مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، إلى جانب العقوبة ، لتدابير كالعلاج أو التوعية أو الرعاية اللاحقة أو إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج في المجتمع ؛

(ج) مع عدم الاخلال باحكام الفقرتين الفرعيتين السابقتين ، يجوز للطرف ، في الحالات القليلة الالهية ، إذا رأت ملاءمة ذلك ، أن تقرر ، بدلا من العقوبة ، تدابير مثل التوعية أو إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج في المجتمع ، وكذلك ، وعندما يكون المجرم من متعاطي العقاقير المخدرة ، العلاج والرعاية اللاحقة ؛

(د) يجوز للطرف أن تتخذ تدابير بديلة أو مكملّة للجزاء على جريمة منصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، بهدف علاج المجرمين أو تعليمهم أو توفير الرعاية اللاحقة لهم أو إعادة تأهيلهم أو إعادة إدماجهم في المجتمع .

٥ - تشمل الأطراف على أن تمكن محاكمها وسلطاتها المختصة الأخرى من مراعاة الظروف الواقعية التي تجعل ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة أمرا بالغ الخطورة ، مثل :

(١) التورط في جريمة ترتكبها عمالة إجرامية منظمة ينتمي إليها المجرم ؛

(ب) تورط الجاني في أنشطة إجرامية منظمة دولية أخرى ؛

(ج) تورط الجاني في أنشطة أخرى مخالفة للقانون ، يسهلها ارتكاب الجريمة ؛

(د) استخدام الجاني للمنف أو الأسلحة ؛

(هـ) شغل الجاني لوظيفة عامة واتصال الجريمة بهذه الوظيفة ؛

(و) التفرير بالقدر أو استقلالهم ؛

(ز) ارتكاب الجريمة في مؤسسة إصلاحية أو في مؤسسة تعليمية أو في مرفق من مرفق الخدمة الاجتماعية أو في جوارها المباشر أو في أماكن أخرى يرتادها تلامذة المدارس والطلبة لممارسة أنشطة تعليمية ورياضية واجتماعية ؛

(ح) صدور أحكام سابقة بالادانة ، أجنبية أو محلية ، وبوجه خاص في جرائم مماثلة ، وذلك بالقدر الذي يسمح به القانون الداخلي للطرف .

٦ - تسمى الأطراف التي ضمان ممارسة أية سلطات قانونية تقديرية ، بموجب قوانينها الداخلية ، فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ،

بغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية لتدابير انفاذ القوانين التي تتخذ فيما يتصل بهذه الجرائم ، ومع المراعاة الواجبة لضرورة الردع عن ارتكاب هذه الجرائم .

٧ - تعمل الاطراف على أن تضع محاكمها أو سلطاتها المختصة الأخرى في اعتبارها الطبيعية الخطيرة للجرائم المذكورة في الفقرة ١ من هذه المادة والظروف المذكورة في الفقرة ٥ من هذه المادة ، لدى النظر في احتمال الافراج المبكر أو الافراج المشروط عن الأشخاص المحكوم عليهم لارتكاب تلك الجرائم .

٨ - يحدد كل طرف ، عند الاقتضاء ، بموجب قانونه الداخلي ، مدة تقادم طويلة تبدأ قبل نواتها اجراءات الدعوى بشأن أية جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، ومدة أطول عندما يكون الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة قد فرّ من وجه العدالة .

٩ - يتخذ كل طرف التدابير المناسبة التي تتفق ونظامه القانوني ، لضمان حضور المتهم أو المحكوم عليه بالادانة لارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، والموجود داخل اقليته ، للاجراءات الجنائية اللازمة .

١٠ - لاغراض التعاون بين الاطراف في اطار هذه الاتفاقية ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، التعاون في اطار المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٩ ، لا تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة جرائم مالية أو جرائم سياسية أو جرائم ذات دوافع سياسية ، وذلك مع عدم الاخلال بالضوابط الدستورية وبالقوانين الداخلية الاساسية للاطراف .

١١ - ليس في هذه المادة ما يخل بمبدأ الاحتكام فقط الى القانون الداخلي للطرف في وصف الجرائم التي تنص عليها المادة وحجج الدفاع والدفع القانونية المتطاسة بها ، وبالمبدأ القائل بأن ملاحقة ومعاينة مرتكبي هذه الجرائم تتم وفقا للقانون المذكور .

#### المادة ٤

#### الاختصاص القضائي

١ - كل طرف :

(١) يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يكون قد قررها وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ ، عندما :

أ) ترتكب الجريمة في اقليته ؛

٢٢٠ ترتكب الجريمة على متن سفينة ترفع علمه أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة ؛

(ب) يجوز له أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقا للفقرة ١ من المادة ٢ ، عندما :

٢٢١ يرتكب الجريمة أحد مواطنيه أو شخص يقع محل اقامته المعتاد في اقليمه ؛

٢٢٢ ترتكب الجريمة على متن سفينة تلتقى الطرف اذنا باتخاذ الاجراءات الملائمة بشأنها عملا باحكام المادة ١٧ ، شريطة أن لا يمارس هذا الاختصاص القضائي إلا على أساس الاتفاقات أو الترتيبات المشار اليها في الفقرتين ٤ و ٩ من تلك المادة ؛

٢٢٣ تكون الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) '٤' من الفقرة ١ من المادة ٢ ، وترتكب خارج اقليمه بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ داخل اقليمه .

٢ - كل طرف :

(١) يتخذ أيضا ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقا للفقرة ١ من المادة ٢ ، عندما يكون الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا داخل اقليمه ولا يطعمه الى طرف آخر على أساس :

٢٢٤ أن الجريمة ارتكبت في اقليمه أو على متن سفينة ترفع علمه أو طائرة كانت مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة ؛

٢٢٥ أو أن الجريمة ارتكبتها أحد مواطنيه ؛

(ب) يجوز له أيضا أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقا للفقرة ١ من المادة ٢ ، عندما يكون الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا في اقليمه ولا يطعمه الى طرف آخر .

٢ - لا تستبعد هذه الاتفاقية ممارسة أي اختصاص جنائي مقرر من قبل أي طرف وفقا لقانونه الداخلي .

## المادة ٥

المصادرة

١ - يتخذ كل طرف ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة ما يلي :

(١) المتحصلات المستمدة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ أو الأموال التي تعادل قيمتها قيمة المتحصلات المذكورة ؛

(ب) المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد والمعدات أو غيرها من الوسائط المستخدمة ، أو التي يقصد استخدامها ، بآية كيفية ، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ .

٢ - يتخذ كل طرف أيضا ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاته المختصة من تحديد المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أية أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، ومن اقتفاء أثرها ، وتجميدها أو التحفظ عليها ، بقصد مصادرتها في النهاية .

٣ - بغية تنفيذ التدابير المشار إليها في هذه المادة ، يخول كل طرف محاكمه أو غيرها من سلطاته المختصة أن تأمر بتقديم السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية أو بالتحفظ عليها . وليس لطرف ما أن يرفض العمل بموجب أحكام هذه الفقرة بحجة سرية العمليات المصرفية .

٤ - (١) إذا قدم طلب عملا بهذه المادة من طرف آخر له اختصاص قضائي في جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، قام الطرف الذي تقع في اقليمه المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أي أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، بما يلي :

١' يقدم الطلب إلى سلطاته المختصة ليستمد منها أمر مصادرة ، وينفذ هذا الأمر إذا حصل عليه ؛

٢' أو يقدم إلى سلطاته المختصة أمر المصادرة الصادر من الطرف الطالب وفقا للفقرة ١ من هذه المادة ، بهدف تنفيذه بالقدر المطلوب وبقدر ما يتعلق بالمتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أي أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ والواقعة في إقليم الطرف متلقي الطلب .

(ب) إذا قدم طلب عملا بهذه المادة من طرف آخر له اختصاص قضائي في جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، يتخذ الطرف متلقي الطلب تدابير لتحديد

المتحركات أو الأموال أو الوسائط أو أية أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة من هذه المادة ، أو لاقتفاء أثرها وتجميدها أو التحفظ عليها ، تمهيدا لمسرد أمر بمصادرتها في النهاية إما لدى الطرف الطالب أو ، إثر طلب مقدم عملاً بالفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ، لدى الطرف متلقي الطلب .

(ج) كل قرار أو إجراء يتخذه الطرف متلقي الطلب عملاً بالفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من هذه الفقرة ، يجب أن يكون موافقاً وخاضعاً لأحكام قانونه الداخلي وقواعده الإجرائية ، أو لاية معاهدة أو اتفاق أو ترتيب شائئ أو متعدد الأطراف يكون ملتزماً به تجاه الطرف الطالب .

(د) تطبق أحكام الفقرات من ٦ إلى ١٩ من المادة ٧ ، مع مراعاة التفسيرات اللازمة ، وإضافة إلى المعلومات المبينة في الفقرة ١٠ من المادة ٧ ، يجب أن تتضمن الطلبات التي تقدم عملاً بهذه المادة ما يلي :

١' في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (أ) '١' من هذه الفقرة : وصفاً للأموال المراد مصادرتها وبياناً بالوقائع التي يحتند اليها الطرف الطالب ، بما يكفي لتمكين الطرف متلقي الطلب من استمدار أمر بالمصادرة في إطار قانونه الداخلي ؛

٢' في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (أ) '٢' : مورة مقبولة قانوناً من أمر المصادرة الصادر عن الطرف الطالب ويحتند الطلب اليه ، وبياناً بالوقائع ومعلومات عن النطاق المطلوب تنفيذ الأمر في حدوده ؛

٣' في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (ب) : بياناً بالوقائع التي يحتند اليها الطرف الطالب وتحديدات للإجراءات المطلوب اتخاذها .

(هـ) على كل طرف أن يزود الأمين العام بنصوص كل من قوانينه ولوائحه التي تنفذ هذه الفقرة بموجبها ، وبنصوص أي تعديل لاحق يطرأ على هذه القوانين واللوائح .

(و) إذا ارتأى أحد الأطراف أن يخضع التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من هذه الفقرة لوجود معاهدة ذات صلة ، اعتبر هذا الطرف هذه الاتفاقية الأساس الضروري والكافي للتعاهد .

(ز) تسمى الأطراف التي عقدت مصادرات أو اتفاقات أو ترتيبات شائيسة ومنتعدة الأطراف لتمييز فعالية التعاون الدولي وفقاً لهذه المادة .

٥ - (أ) يتصرف كل طرف ، وفقا لقانونه الداخلي واجراءاته الادارية ، فسي المتحصلات أو الاموال التي يصادرها عملا بأحكام الفقرة ١ أو الفقرة ٤ من هذه المادة .

(ب) يجوز للطرف ، عند التصرف ببناء على طلب أحد الاطراف الاخرى وفقا لهذه المادة ، ان ينظر بعين الاعتبار الخاص في ابرام اتفاقات بشأن :

١' التبرع بقيمة هذه المتحصلات والاموال ، أو بالمبالغ المحتمدة من بيع هذه المتحصلات أو الاموال ، أو بجزء كبير من هذه القيمة أو المبالغ ، للهيئات الدولية الحكومية المتخصصة في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية واساءة استعمالها ؛

٢' إقتمام هذه المتحصلات أو الاموال ، أو المبالغ المحتمدة من بيع هذه المتحصلات أو الاموال ، مع أطراف أخرى ، على أساس منظم أو في كسل حالة على حدة ، ووفقا لقوانينها الداخلية أو اجراءاتها الادارية أو الاتفاقات الشناثية أو المتعددة الاطراف التي أبرمها لهذا الغرض .

٦ - (أ) اذا حولت المتحصلات أو بدلت الى أموال من نوع آخر ، خضعت هذه الاموال الاخرى ، بدلا من المتحصلات ، للتدابير المشار اليها في هذه المادة .

(ب) اذا اختلقت المتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة ، كانت هذه الاموال خاضعة للمصادرة ، في حدود ما يعادل القيمة المقدرة للمتحصلات المختلطة ، وذلك دون الاخلال بأية سلطات تتعلق بالتحفظ عليها أو التجميد .

(ج) تخضع أيضا للتدابير المشار اليها في هذه المادة ، الايرادات أو غيرها من المستحققات المحتمدة من :

١' المتحصلات ؛

٢' أو الاموال التي حولت المتحصلات أو بدلت اليها ؛

٣' أو الاموال التي اختلقت المتحصلات بها ، بنفس الكيفية ونفس القدر اللذين تخضع بهما المتحصلات .

٧ - لكل طرف ان ينظر في عكس عبء اثبات ما يدعى شرعية مصدره من متحصلات أو أموال أخرى خاضعة للمصادرة ، بقدر ما يتفق هذا الاجراء مع مبادئ قانونه الداخلي ومع طبيعة الاجراءات القضائية وغيرها من الاجراءات .

- ٨ - لا يجوز تفسير احكام هذه المادة بما يضرّ بحقوق الغير حسن النية .
- ٩ - ليس في هذه المادة ما يمس مبدأ تحديد وتنفيذ التدابير المشار اليها فيها ، وفقا للقانون الداخلي لكل طرف وبالشروط التي يقرها هذا القانون .

#### المادة ٦

#### تسليم المجرمين

- ١ - تطبيق هذه المادة على الجرائم التي تقرها الاطراف وفقا للفقرة ١ مسن المادة ٣ .
- ٢ - تعتبر كل جريمة من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين ، في أية معاهدة لتسليم المجرمين سارية فيما بين الاطراف . وتتعهد الاطراف بادراج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها .
- ٣ - اذا تلقى طرف ، يخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة ، طلب تسليم من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم ، جاز له أن يعتبر هذه الاتفاقية الاساس القانوني للتسليم فيما يتعلق باية جريمة تنطبق عليها هذه المادة . وعلى الاطراف ، التسي مستلزم وجود تشريع تفصيلي لاعتبار هذه الاتفاقية اساسا قانونيا لتسليم المجرمين ، أن تنظر في سنّ هذا التشريع .
- ٤ - تسلم الاطراف ، التي لا تخضع تسليم المجرمين لوجود معاهدة ، بأن الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم يجوز فيها التسليم فيما بينها .
- ٥ - يخضع تسليم المجرمين ، بما في ذلك الاسباب التي يجوز أن يستند اليها الطرف متلقي الطلب في رفض التسليم ، للشروط التي ينص عليها قانون الطرف متلقي الطلب أو معاهدات تسليم المجرمين الواجبة التطبيق .
- ٦ - لدى النظر في الطلبات الواردة عملا بهذه المادة ، يجوز للدولة متلقيه الطلب أن ترفض الاستجابة لمثل هذه الطلبات عند وجود دواع كافية تؤدي الى اعتقاد سلطاتها القضائية أو سلطاتها المختصة الاخرى بان الاستجابة ستسبب ملاحقة أي شخص أو معاقبته بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو معتقداته السياسية ، أو أنها ستلحق ضررا ، لأي سبب من هذه الاسباب ، بأي شخص يمسه الطلب .
- ٧ - تسعى الاطراف الى تعجيل اجراءات تسليم المجرمين والى تبسيط متطلباتها بشأن أدلة الاثبات فيها ، فيما يتعلق باية جريمة تنطبق عليها هذه المادة .

٨ - يجوز للطرف متلقي الطلب ، مع مراعاة أحكام قانونه الداخلي وما يبرمه من معاهدات لتسليم المجرمين ، وبناء على طلب من الطرف الطالب ، أن يحتجز الشخص المطلوب تسليمه والموجود في اقليمه أو أن يتخذ تدابير ملائمة أخرى لضمان حضور ذلك الشخص عند اجراءات التسليم ، وذلك متى اقتنع الطرف بأن الظروف تبرر ذلك وبأنها ظروف عاجلة .

٩ - دون الاخلال بممارسة أي اختصاص قضائي جنائي مقرر وفقا للقانون الداخلي للطرف ، على الطرف الذي يوجد في اقليمه الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة :

(أ) إذا لم يسلّمه بمدد جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ، للأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٤ ، أن يمرض القضية على سلطاته المختصة بفرض الملاحقة ، ما لم يتفق على خلاف ذلك مع الطرف الطالب ؛

(ب) إذا لم يسلّمه بمدد الجريمة المذكورة وقرر اختصاصه فيما يتعلّق بها وفقا للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ٤ ، أن يمرض القضية على سلطاته المختصة بفرض الملاحقة ، ما لم يطلب الطرف الطالب خلاف ذلك تمكنا باختصاصه القضائي المشروع .

١٠ - إذا رفض طلب التسليم الرامي الى تنفيذ عقوبة ما لان الشخص المطلوب تسليمه من مواطني الطرف متلقي الطلب ، ينظر الطرف متلقي الطلب ، إذا كان قانونه يسمح بذلك وطبقا لمقتضيات هذا القانون ، وبناء على طلب من الطرف الطالب ، في تنفيذ العقوبة المحكوم بها بموجب قانون الطرف الطالب ، أو ما يتبقى من تلك العقوبة .

١١ - تسعى الاطراف إلى إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف لتنفيذ تسليم المجرمين أو تعزيز فعاليته .

١٢ - يجوز للأطراف أن تنظر في إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف ، خاصة أو عامة ، بشأن نقل الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن وبأشكال أخرى من العقوبة السالبة للحرية بسبب جرائم تنطبق عليها هذه المادة الى بلدهم ، لكي يكملوا هناك باقي العقوبة المحكوم عليهم بها .

#### المادة ٧

#### المساعدة القانونية المتبادلة

١ - تقدم الاطراف بعضها الى بعض ، بموجب هذه المادة ، أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في أي تحقيقات وملاحقات واجراءات قضائية تتعلق بأية جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ .

٢ - يجوز أن تطلب المساعدة القانونية المتبادلة التي تقدم وفقا لهذه المادة لأي من الأغراض التالية :

- (أ) أخذ شهادة الأشخاص أو اقراراتهم ؛
- (ب) تبليغ الاوراق القضائية ؛
- (ج) اجراء التفتيش والضبط ؛
- (د) فحص الاشياء وتفقّد المواقع ؛
- (هـ) الامداد بالمعلومات والادلة ؛
- (و) توفير النسخ الاصلية أو الصور المصدّق عليها من المستندات والمجلات ، بما في ذلك المجلات المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو العمليات التجارية ؛
- (ز) تحديد كنه المتحصلات أو الاموال أو الوسائط أو غيرها من الاشياء أو اقتفاء اثرها لاغراض الحصول على أدلة .

٣ - يجوز للأطراف أن يقدم بعضها الى بعض أي أشكال أخرى من المساعدة القانونية المتبادلة يسمع بها القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب .

٤ - على الأطراف ، اذا طلب منها هذا ، أن تسهل أو تشجع ، الى المدى الذي يتفق مع قوانينها الداخلية وممارستها الوطنية ، حضور أو تواجد الأشخاص ، بمن فيهم المحققون ، الذين يوافقون على المساعدة في التحقيقات أو الاشتراك في الاجراءات القضائية .

٥ - لا يجوز لأي طرف أن يمتنع عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بموجب هذه المادة بحجة سرية العمليات المصرفية .

٦ - تخل أحكام هذه المادة بالالتزامات المترتبة على أية معاهدة أخرى ، ثنائية أو متعددة الأطراف ، تنظم أو سوف تنظم ، كليا أو جزئيا ، المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية .

٧ - تطبق الفقرات من ٨ الى ١٩ من هذه المادة على الطلبات التي تقدم استنادا للمادة ١٩ من الميثاق ، اذا لم تكن الأطراف المعنية مرتبطة بمعاهدة للمساعدة القانونية

المتبادلة . أما إذا كانت هذه الاطراف مرتبطة بمعاهدة من هذا القبيل ، فتطبق الاحكام المقابلة في تلك المعاهدة ، ما لم تتفق الاطراف على تطبيق الفقرات من ٨ الى ١٩ من هذه المادة بدلا منها .

٨ - تعين الاطراف سلطة ، او عند الضرورة سلطات ، تكون مسؤولة ومخولة لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة او لاحالتها الى الجهات المختصة بفرض تنفيذها . ويتمين ابلاغ الامين العام بالسلطة او السلطات المعيّنة لهذا الغرض . وتحال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ، واية مراسلات تتعلق بها ، فيما بين السلطات التي عينتها الاطراف ؛ ولا يخل هذا الشرط بحق اي طرف في أن يشترط توجيه مثل هذه الطلبات والمراسلات اليه عن طريق قنوات الدبلوماسية ، وفي الظروف العاجلة ، حين توافق الاطراف ، عن طريق قنوات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) ، اذا أمكن ذلك .

٩ - تقدم الطلبات كتابة بلفة مقبولة لدى الطرف متلقي الطلب . ويتمين ابلاغ الامين العام باللفة او اللغات المقبولة لدى كل طرف . وفي الحالات العاجلة ، واذا اتفقت الاطراف ، يجوز أن تقدم الطلبات مشافهة ، على أن تؤكد كتابة على الفور .

١٠ - يجب أن يتضمن طلب المساعدة المتبادلة المعلومات التالية :

(أ) تحديد هوية السلطة التي تقدم الطلب ؛

(ب) موضوع وطبيعة التحقيق او الملاحقة او الاجراءات القضائية التي يتعلق بها الطلب ، واسم واختصاصات السلطة القائمة بهذه التحقيقات او الملاحقات او الاجراءات القضائية ؛

(ج) ملخصا للوقائع ذات الصلة بالموضوع ، باستثناء الطلبات المقدمة لفرض تبليغ المستندات القضائية ؛

(د) بياننا للمساعدة المطلوبة وتفاصيل أي اجراء خاص يود الطرف الطالب أن يتبع ؛

(هـ) تحديد هوية أي شخص معني ومكانه وجنسيته ، عند الامكان ؛

(و) الفرض الذي تطلب من أجله الادلة او المعلومات او الاجراءات .

١١ - يجوز للطرف متلقي الطلب أن يطلب معلومات إضافية عندما يتبين له أنها ضرورية لتنفيذ الطلب وفقا لقانونه الداخلي ، أو عندما يكون من شأن هذه المعلومات أن تسهل هذا التنفيذ .

١٢ - ينفذ الطلب وفقا للقانون الداخلي للطرف متلقي الطلب ، كما ينفذ ، بالقدر الذي لا يتعارض مع القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب ، وحيثما أمكن ، وفقا للإجراءات المحددة في الطلب .

١٣ - لا يجوز للطرف الطالب ، دون موافقة مسبقة من الطرف متلقي الطلب ، أن يحوّل المعلومات أو الأدلة التي زوده بها الطرف متلقي الطلب ، أو أن يستخدمها في تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية غير تلك التي وردت في الطلب .

١٤ - يجوز للطرف الطالب أن يشترط على الطرف متلقي الطلب أن يحافظ على سرية الطلب ومضمونه ، باستثناء القدر اللازم لتنفيذه . وإذا تعذر على الطرف متلقي الطلب التقيد بشرط السرية فعليه أن يبادر بلا ابطاء الى ابلاغ الطرف الطالب بذلك .

١٥ - يجوز رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة :

(أ) إذا لم يقدم الطلب بما يتفق وأحكام هذه المادة ؛

(ب) إذا رأى الطرف متلقي الطلب أن تنفيذ الطلب يرجح أن يخل بسيادته أو أمنه أو نظامه العام أو مصالحه الأساسية الأخرى ؛

(ج) إذا كان القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب يحظر على سلطاته تنفيذ الإجراءات المطلوب بشأن أية جريمة مماثلة ، وذلك متى كانت هذه الجريمة خاضعة لتحقيق أو لملاحقة أو لإجراءات قضائية بموجب اختصاصه القضائي ؛

(د) إذا كانت اجابة الطلب منافية للنظام القانوني للطرف متلقي الطلب فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة .

١٦ - يجب ابداء أسباب أي رفض لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة .

١٧ - يجوز للطرف متلقي الطلب تأجيل المساعدة القانونية المتبادلة على أساس أنها تتعارض مع تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية جارية . وفي هذه الحالة ، يتعين على الطرف متلقي الطلب أن يتشاور مع الطرف الطالب لتقرير ما إذا كان يمكن تقديم المساعدة حسب ما يراه الطرف متلقي الطلب ضروريا من شروط وأوضاع .

١٨ - لا يجوز أن يُلاحق قضايا أي شاهد أو خبير أو شخص آخر يوافق على الإدلاء بشهادته في دعوى أو على المساعدة في تحقيقات أو ملاحظات أو إجراءات قضائية في إقليم الطرف الطالب ، أو أن يحتجز ذلك الشاهد أو الخبير أو الشخص الآخر أو يعاقب أو يخضع لأي شكل آخر من أشكال تقييد حريته الشخصية في إقليم ذلك الطرف ، بخصوص فعل أو امتناع عن فعل أو لمصدر أحكام بإدانته قبل مغادرته إقليم الطرف متلقي الطلب . وينتهي أمان المرور إذا بقي الشاهد أو الخبير أو الشخص الآخر بمحض اختياره في الإقليم ، بعد أن تكون قد أتيحت له الفرصة للرحيل خلال مدة خمسة عشر يوما متصلة أو أية مدة يتفق عليها الطرفان اعتبارا من التاريخ الذي أبلغ فيه بأن حضوره لم يعد مطلوبا من السلطات القضائية ، أو في حال عودته إلى الإقليم بمحض اختياره بعد أن يكون قد غادره .

١٩ - يتحمل الطرف متلقي الطلب التكاليف العادية لتنفيذ الطلب ، ما لم تتفق الأطراف المعنية على غير ذلك . وإذا احتاجت تلبية الطلب أو كانت ستحتاج إلى مصاريف كبيرة أو ذات طبيعة غير عادية ، تشاورت الأطراف المعنية لتحديد الشروط والأوضاع التي سينفذ الطلب بمقتضاها وكذلك الطريقة التي يجب تحمل التكاليف بها .

٢٠ - تنظر الأطراف ، حسب الاقتضاء ، في امكانية عقد اتفاقات أو ترتيبات شائكة أو متعددة الأطراف تخدم الأغراض المتوخاة في هذه المادة وتضع أحكامها موضع التطبيق العملي أو تبرز هذه الأحكام .

#### المادة ٨

##### أحالة الدعاوى

تنظر الأطراف في امكانية احالة دعاوى الملاحقة الجنائية من طرف إلى آخر ، بشأن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ، في الحالات التي يرى فيها أن هذه الاحالة لها فائدة في اقامة العدل .

#### المادة ٩

##### أشكال أخرى من التعاون والتدريب

١ - تتعاون الأطراف بمودة وثيقة ، بما يتفق مع نظمها القانونية والإدارية الداخلية ، بغية تعزيز فعالية إجراءات إنفاذ القوانين اللازمة لمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ . وتعمل ، بغية خاصة ، وذلك بناء على اتفاقات أو ترتيبات شائكة أو متعددة الأطراف ، على :

(١) إنشاء قنوات اتصال فيما بين أجهزتها ودواشها المختصة ، والاحتفاظ بتلك القنوات لتيسير التبادل المأمون والسريع للمعلومات المتعلقة بجميع جوانب

الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ، بما في ذلك صلات هذا الاتجار غير المشروع بالأنشطة الإجرامية الأخرى ، إذا رأت الأطراف المعنية أن ذلك مناسب ؛

(ب) التعاون فيما بينها على إجراء التحريات بشأن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ وذات الطابع الدولي ، فيما يتم بما يلي :

١' كشف هوية الأشخاص المشتبه في تورطهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ، وأماكن تواجدهم وأنشطتهم ؛

٢' حركة المتاحلات أو الأموال المستمدة من ارتكاب هذه الجرائم ؛

٣' حركة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من هذه الاتفاقية والوسائط المستخدمة أو المقصود استخدامها في ارتكاب هذه الجرائم ؛

(ج) انشاء فرق مشتركة ، اذا اقتضت الحال واذا لم يتعارض ذلك مع القانون الداخلي ، لتنفيذ أحكام هذه الفقرة ، مع مراعاة الحاجة الى حماية أمن الأشخاص والعمليات . وعلى موظفي كل طرف المشتركين في هذه الفرق أن يلتزموا بتوجيهات السلطات المختصة للطرف الذي ستجرى العملية داخل اقليته ؛ وفي كل هذه الحالات ، تكفل الأطراف المشاركة الاحترام التام لسيادة الطرف الذي ستجرى العملية داخل اقليته ؛

(د) القيام ، عند الاقتضاء ، بتوفير كميات من المواد الخاضعة للمراقبة ، لأغراض التحليل أو التحقيق ؛

(هـ) تيسير التنسيق الفعال فيما بين أجهزتها ودواشرها المختصة ، وتشجيع تبادل الموظفين وغيرهم من الخبراء ، بما في ذلك ، تعيين ضباط اتصال .

٢ - يقوم كل طرف ، حسب الضرورة ، باستحداث أو تطوير أو تحسين البرامج التدريبية الخاصة بالموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وغيرهم من موظفيه ، بمنس فيهم موظفو الجمارك ، المكلفين بمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ . وتتناول هذه البرامج ، بصفة خاصة ، ما يلي :

(١) الاماليب المستخدمة في كشف ومنع الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١

من المادة ٢ ؛

(ب) المسالك والتقنيات التي يستخدمها الأشخاص المشتبه في تورطهم فسي الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ، وخاصة في دول العبور ، والتدابير المضادة المناسبة ؛

(ج) مراقبة استيراد وتصدير المخدرات والمؤثرات العقلية والمسواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ؛

(د) كشف ومراقبة حركة المتحلات والأموال المستمدة من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ، وحركة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني والوسائط المستخدمة أو المصدرة لاستخدامها في ارتكابها ؛

(هـ) الطرائق المستخدمة في نقل هذه المتحلات والأموال والوسائط أو فسي إخفائها أو تمويهها ؛

(و) جمع الأدلة ؛

(ز) تقنيات المراقبة في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة ؛

(ح) التقنيات الحديثة لإنفاذ القوانين .

٣ - تساعد الأطراف بعضها بعضا على تخطيط وتنفيذ برامج الأبحاث والتدريب التي تستهدف المشاركة في الخبرة الفنية في المجالات المشار إليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، كما تعقد لهذا الغرض ، عند الاقتضاء ، مؤتمرات وحلقات دراسية اقليمية ودولية لتعزيز التعاون والحفز على مناقشة المشاكل التي تمثل شأغلا مشتركا ، بما في ذلك المشاكل والاحتياجات الخاصة بدول العبور .

#### المادة ١٠

#### التعاون الدولي وتقديم المساعدة الى دول العبور

١ - تتعاون الأطراف ، مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية أو الاقليمية المختصة ، لمساعدة ومساندة دول العبور ولا سيما البلدان النامية التي تحتاج الى مثل هذه المساعدة والمساندة ويكون ذلك ، بقدر الامكان ، عن طريق برامج للتعاون التقني ، فيما يخص الأنشطة المتعلقة بتحريم العقاقير المخدرة وما يتمثل بها من أنشطة أخرى .

٢ - يجوز للأطراف أن تتعهد ، مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية أو الإقليمية المختصة ، بتقديم المساعدة المالية إلى دول العبور بفرض زيادة وتميز المرافق الأساسية اللازمة لفعالية مراقبة ومنع الاتجار غير المشروع .

٣ - يجوز للأطراف أن تعقد اتفاقات أو ترتيبات شائبة أو متعددة الأطراف لتمييز فعالية التعاون الدولي وفقا لهذه المادة ، ويجوز لها أن تأخذ في الاعتبار الترتيبات المالية المتفق عليها في هذا الشأن .

#### المادة ١١

##### التطعيم المراقب

١ - تتخذ الأطراف ، إذا سمحت المبادئ الأساسية لنظمها القانونية الداخلية ، ما يلزم من تدابير ، في حدود إمكانياتها ، لاساحة استخدام التطعيم المراقب استخداما مناسباً على الصعيد الدولي ، استناداً إلى ما تتوصل إليه الأطراف من اتفاقات أو ترتيبات ، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ واتخاذ إجراء قانوني ضدهم .

٢ - تتخذ قرارات التطعيم المراقب ، في كل حالة على حدة ، ويجوز أن يراعى فيها ، عند الضرورة ، الاتفاق والتفاهم على الأمور المالية المتعلقة بممارسة الأطراف المعنية للاختصاص القضائي .

٣ - يجوز ، بالاتفاق مع الأطراف المعنية ، أن يعترض سبيل الشحنات غير المشروعة المتفق على إخضاعها للتطعيم المراقب ، ثم يسمح لها بمواصلة السير دون المساس بما تحويه من المخدرات أو المؤثرات العقلية ، أو أن تزال أو تستبدل كلياً أو جزئياً .

#### المادة ١٢

##### المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير

##### المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية

١ - تتخذ الأطراف ما تراه مناسباً من تدابير لمنع تحويل استخدام المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، لغرض الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، وتعاون فيما بينها لهذه الغاية .

٢ - إذا توافرت لدى أحد الأطراف أو لدى الهيئة معلومات قد تقتضي ، فسي رأي أي منهما ، إدراج مادة ما في الجدول الأول أو الجدول الثاني ، وجب على الطرف المذكور أو على الهيئة إشعار الأمين العام بذلك وتزويده بالمعلومات التي تدعم

هذا الأرقام . ويطبق الاجراء المبين في الفقرات من ٢ الى ٧ من هذه المادة ايضا حينما تتوافر لدى أحد الأطراف أو لدى الهيئة معلومات تتوغل حذف مادة ما من الجدول الأول أو من الجدول الثاني أو نقل مادة من أحد الجدولين الى الآخر .

٣ - يحيل الأمين العام هذا الأرقام ، وأية معلومات يفتبرها ذات صلة به ، الى الأطراف وإلى اللجنة ، وإلى الهيئة حينما يقدم أحد الأطراف هذا الأرقام . وترسل الأطراف الى الأمين العام تعليقاتها على الأرقام ، وكل المعلومات الإضافية التي يمكن أن تساعد الهيئة على التقييم واللجنة على التوصل الى قرار في هذا الشأن .

٤ - اذا وجدت الهيئة ، بعد أن تأخذ في الاعتبار مقدار وأهمية وتنوع الاستعمال المشروع للمادة ، وإمكانية وسهولة استعمال مواد بديلة سواء لفرض الاستعمال المشروع أو المنع غير المشروع لمخدرات أو مؤشرات عقلية :

(أ) أن المادة يكثر استخدامها في المنع غير المشروع لمخدر أو مؤشر عقلي ؛

(ب) أن حجم ونطاق المنع غير المشروع لمخدر أو لمؤشر عقلي يوجب مشاكل خطيرة في مجال المحة العامة أو في المجال الاجتماعي مما يبرر اتخاذ اجراء دولي ، أرسلت الى اللجنة تقييمها للمادة ، يتضمن بيان ما يرجع أن يشرتب على ادراجها في أحد الجدولين الأول أو الثاني من أشر في الاستعمال المشروع وفي المنع غير المشروع ، مع توصيات بما قد تراه مناسبة من تدابير المراقبة في ضوء ذلك التقييم .

٥ - للجنة ، بعد أن تأخذ في اعتبارها التعليقات المقدمة من الأطراف وتعليقات وتوصيات الهيئة ، التي يكون تقييمها حاسما من الناحية العلمية ، وبعد أن تولسي أيضا الاعتبار الواجب لأي عوامل أخرى ذات صلة بالموضوع ، أن تقر ، بأغلبية ثلثي أعضائها ، ادراج مادة ما في الجدول الأول أو الجدول الثاني .

٦ - يبلغ الأمين العام أي قرار تتخذه اللجنة عملا بهذه المادة الى جميع الدول ، وإلى الجهات الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية أو التي يحق لها أن تصبح أطرافها فيها ، وإلى الهيئة . ويصبح هذا القرار نافذا تمام النفاذ بالتنمية لكل طرف بعد انقضاء مائة وثمانين يوما من تاريخ هذا الابلاغ .

٧ - (٢) تعرض القرارات التي تتخذها اللجنة بمقتضى هذه المادة على المجلس لاعادة النظر فيها ، بناء على طلب يقدمه أي من الأطراف في غضون مائة وثمانين يوما

من تاريخ الاشارة بالقرار . ويرسل طلب اعادة النظر الى الامين العام مشفوعا بجميع المعلومات ذات العلة التي يستند اليها الطلب .

(ب) يحيل الامين العام نسخا من طلب اعادة النظر وما يتصل به من معلومات الى اللجنة والى الهيئة والى جميع الاطراف ، ويدعوها الى تقديم تعليقاتها فسي غضون تسعين يوما . وتعرض جميع التعليقات المتعلقة على المجلس للنظر فيها .

(ج) يجوز للمجلس أن يؤيد قرار اللجنة أو أن يلغيه . ويبلغ قرار المجلس الى جميع الدول والى الجهات الاخرى الاطراف في هذه الاتفاقية أو التي يحق لها أن تصبح اطرافا فيها ، والى اللجنة ، والى الهيئة .

٨ - (أ) مع عدم الاخل بعمومية أحكام الفقرة ١ من هذه المادة وأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ، واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ ، تتخذ الاطراف ما تراه مناسبا من تدابير لمراقبة الصنع والتوزيع الجاريين داخل أقاليمها للمواد المدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني .

(ب) ولهذا الغرض ، يجوز للأطراف :

١' مراقبة جميع الأشخاص والمؤسسات العاملين في صنع مثل هذه المسواد وتوزيعها ؛

٢' مراقبة المنشآت والاماكن التي يجوز أن يتم فيها الصنع أو التوزيع باشتراط الترخيم بمزاولتهما ؛

٣' اشتراط حصول المرخص لهم على إذن باجراء العمليات المألفة الذكر ؛

٤' منع تراكم مثل هذه المواد في حوزة المتاع والموزعين بكميات تزيد على ما يستتجبه النشاط التجاري العادي والظروف العارضة في السوق .

٩ - يتخذ كل طرف ، فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني ، التدابير التالية :

(أ) انشاء نظام لمراقبة التجارة الدولية بالمواد المدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني ، والاحتفاظ به ، تسهيلا لكشف المصفقات المشبوهة . وتستخدم نظم المراقبة هذه بالتعاون الوثيق مع الصانعين والمستوردين والمعدّرين وتجار الجملة والتجزئة ، الذين عليهم أن يحيطوا السلطات المختصة علما بالطلبات والمصفقات المشبوهة .

(ب) العمل على ضبط أي من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني إذا توافرت أدلة كافية على أنها معدة للاستعمال في الصنع غير المشروع لمخدر أو مؤشر عقلي .

(ج) إبلاغ السلطات والدوائر المختصة لدى الأطراف المعنية ، في أي مكان ، إذا كان هناك ما يدعو للاعتقاد بأن استيراد أو تصدير أو عبور إحدى المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني موجه نحو المنع غير المشروع لمخدرات أو مؤشرات عقلية ، ويضمن بلاغه هذا على وجه الخصوص أية معلومات عن وسائل التمييز وعن أي عناصر جوهرية أخرى أدت إلى هذا الاعتقاد .

(د) استلزام وصف الواردات والصادرات وتوثيقها محتدياً حسب الأصول . ويجب أن تتضمن المستندات التجارية ، كالفواتير وكشوف البضائع والمحتسبات الجبركية وسندات النقل وغيرها من مستندات الشحن ، وأسماء المواد الجساري استيرادها أو تصديرها ، حسب التسميات الواردة في الجدول الأول أو الجدول الثاني ، والكمية المستوردة أو المصدرة ، واسم وعنوان كل من المصدّر والمستورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسرت معرفتهما ؛

(هـ) ضمان الاحتفاظ بالمستندات المشار إليها في الفقرة الفرعية (د) مسن هذه الفقرة لمدة لا تقل عن سنتين ، وأمكان اتاحتها للفحص من جانب السلطات المختصة .

١٠ - (١) بالإضافة إلى أحكام الفقرة ٩ ، وبناء على طلب يقدم إلى الأمين العام من الطرف الذي يهبه الأمر ، يتعين على كل طرف ستمدّر من اقليته مادة مدرجة في الجدول الأول أن يكفل قيام سلطاته المختصة ، قبل التصدير ، بتزويد السلطات المختصة في البلد المستورد بالمعلومات التالية :

١' اسم وعنوان المصدّر والمستورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسرت معرفتهما ؛

٢' تسمية المادة حسب ما هو وارد في الجدول الأول ؛

٣' كمية المادة التي ستمدّر ؛

٤' نقطة الدخول المتوقعة والتاريخ المتوقع للإرسال ؛

٥' أية معلومات أخرى تتفق عليها الأطراف .

(ب) يجوز لأي طرف أن يتخذ تدابير رقابية أشد مما هو منصوص عليه في هذه الفقرة ، إذا رأى أن تلك التدابير مناسبة أو ضرورية .

١١ - إذا قدم طرف إلى طرف آخر معلومات وفقا للفقرتين ٩ و ١٠ من هذه المادة ، جاز للطرف الذي يقدم هذه المعلومات أن يطلب من الطرف الذي يحمل عليها أن يحافظ على سرية أية عمليات صناعية أو تجارية أو مهنية أو أية عملية تجارية .

١٢ - يقدم كل طرف إلى الهيئة سنويا ، بالشكل والاسلوب اللذين تحددهما وعلى الاستثمارات التي توفرها ، المعلومات المتعلقة بما يلي :

(١) الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدول الأول وفي الجدول الثاني ، ومصدر هذه الكميات ، إن كان معلوما ؛

(ب) أية مواد أخرى غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني يتبين أنها استخدمت في الصنع غير المشروع لمخدرات أو مؤشرات عقلية ، ويعتبر الطرف أن لها من الأهمية ما يكفي للفت نظر الهيئة إليها ؛

(ج) طرائق التحويل أو الصنع غير المشروع .

١٣ - تقدم الهيئة إلى اللجنة تقريرا سنويا عن تطبيق هذه المادة ، وتقوم اللجنة دوريا ببحث مدى كفاية وملاءمة الجدول الأول والجدول الثاني .

١٤ - لا تنطبق أحكام هذه المادة على المستحضرات الصيدلانية ولا على المستحضرات الأخرى التي تحتوي على مواد مدرجة في الجدول الأول أو في الجدول الثاني تكون مركبة على نحو يجعل من غير السليم استخدام هذه المواد أو استخلاصها بوسائل سهلة التطبيق .

#### المادة ١٣

#### المواد والمعدات

تتخذ الأطراف ما تراه مناسباً من تدابير لمنع الاتجار في المواد والمعدات ولتحويل استعمالها إلى إنتاج أو صنع المخدرات والمؤشرات العقلية بصورة غير مشروعة ، وتتعاون لتحقيق هذه الغاية .

## المادة ١٤

تدابير للقضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة  
وعلى الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية

- ١ - لا يجوز أن تكون أية تدابير تتخذها الأطراف بموجب هذه الاتفاقية أقل تشدداً من الأحكام الواجبة التطبيق الرامية إلى القضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة ومؤثرات عقلية ، وإلى القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية بمقتضى أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ، واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ .
- ٢ - يتخذ كل طرف ما يراه ملائماً من التدابير لمنع الزراعة غير المشروعة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية ، مثل خشخاش الأفيون وشجيرات الكوكا ونبات القنب ، ولاستئصال ما هو مزروع منها بصورة غير مشروعة في إقليمه . ويجب أن تراعى في التدابير المتخذة حقوق الإنعاش الأساسية ، وأن تولى المراعاة الواجبة للاستخدامات التقليدية المشروعة ، حيثما يكون هناك دليل تاريخي على هذا الاستخدام ، وكذلك لحماية البيئة .
- ٣ - (أ) يجوز للأطراف أن تتعاون على زيادة فعالية جهود القضاء على الزراعة والمزروعات غير المشروعة . ويجوز أن يشمل هذا التعاون ، في جملة أمور ، تقديم الدعم ، عند الاقتضاء ، لتنمية ريفية متكاملة تؤدي إلى توفير بدائل مجدية اقتصادياً للزراعة غير المشروعة . وتراعى عوامل مثل إمكانية الوصول إلى الأسواق ، وتوافر الموارد ، والظروف الاجتماعية الاقتصادية الحادثة ، قبل تنفيذ برامج التنمية الريفية المذكورة . ويجوز للأطراف أن تتفق على أي تدابير مناسبة أخرى للتعاون .
- (ب) تيسر الأطراف أيضاً تبادل المعلومات العلمية والتقنية وإجراء البحوث التي تمنع بالقضاء على الزراعة والمزروعات غير المشروعة .
- (ج) تسمى الأطراف ، متى كان لها حدود مشتركة ، إلى التعاون في برامج الاستئصال في مناطقها الواقعة على امتداد تلك الحدود .
- ٤ - تتخذ الأطراف ، بغية التخفيف من المعاناة البشرية والقضاء على الحوافز المالية للتجار غير المشروع ، ما تراه ملائماً من التدابير للقضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية أو التقليل منه . ويجوز أن تمتد هذه التدابير ، في جملة أمور ، إلى توصيات الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ، وغيرها من المنظمات الدولية المختصة ، وإلى توصيات المخطط الشامل المتعدد التخصصات الذي اعتمده المؤتمر

الدولي المعنى بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها المعقود في عام ١٩٨٧ ، بقدر ما يدخل في اختصاص الوكالات الحكومية وغير الحكومية والجهود الخاصة المبذولة في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل . ويجوز للأطراف أن تمسك باتفاقات أو ترتيبات شناثية أو متعددة الأطراف ترمي إلى القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية أو التقليل منه .

٥ - للأطراف أن تتخذ أيضا التدابير اللازمة من أجل التكيير بإبادة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني التي تكون قد ضبطت أو صودرت ، أو التمرّف المشروع فيها ، ومن أجل أن تكون الكميات اللازمة المشهود حسب الأصول بأنها من هذه المواد مقبولة كدليل .

#### المادة ١٥

#### الناقلون التجاريون

١ - تتخذ الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل عدم استخدام وسائل النقل ، التي يشغلها الناقلون التجاريون ، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ ؛ ويجوز أن تشمل هذه التدابير عقد ترتيبات خاصة مع الناقلين التجاريين .

٢ - يلزم كل طرف الناقلين التجاريين أن يتخذوا احتياطات معقولة لمنع استخدام ما لهم من وسائل للنقل في ارتكاب جرائم منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٢ . ويجوز أن تشمل هذه الاحتياطات ما يلي :

(أ) إذا كان محل العمل الرئيسي لناقل تجاري يقع في إقليم الطرف :

١' تدريب العاملين على التمرّف على الشحنات المشبوهة أو الأشخاص المشبوهين ؛

٢' تنمية روح النزاهة عند العاملين ؛

(ب) إذا كان ناقل تجاري يقوم بعملياته في إقليم الطرف :

١' تقديم كشوف البضائع مسبقاً ، كلما أمكن ذلك ؛

٢' ختم الحاويات باختم يتعذر تزويرها ويمكن التحقق من كل منها على حدة ؛

٣ - إبلاغ السلطات المختصة في أقرب فرصة ممكنة عن جميع الظروف المشبوهة التي قد يكون لها صلة بارتكاب جرائم منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ .

٣ - يسمى كل طرف الى ضمان تعاون الناقلين التجاريين والسلطات المختصة في نقاط الدخول والخروج وغيرها من مناطق المراقبة الجمركية ، بغية منع الوصول غير المأذون الى وسائل النقل والبضائع ، وقصد تنفيذ التدابير الأمنية الملائمة .

#### المادة ١٦

##### المستندات التجارية ووصم الصادرات

١ - يحتلزم كل طرف أن تكون الصادرات المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية موشقة مستنديا حسب الاصول . وبالإضافة الى مستلزمات التوثيق بمقتضى المادة ٣١ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ومن اتفاقية سنة ١٩٦١ بميفتها المعدلة ، والمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٧١ ، يجب أن تتضمن المستندات التجارية ، كالفواتير وكشوف البضائع والمستندات الجمركية وسندات النقل وغيرها من مستندات الشحن ، أسماء المخدرات والمؤثرات العقلية التي يجري تصديرها حسب ما هو مبين في جداول اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٦١ بميفتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ ، وأن تتضمن الكمية المصدرة واسم وعنوان كل من المصدّر والمحتورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل اليه إن تيسرت معرفتهما .

٢ - يستلزم كل طرف أن لا تكون شحنات المخدرات والمؤثرات العقلية الجساري تصديرها موسومة بمورة خاطئة .

#### المادة ١٧

##### الاتجار غير المشروع عن طريق البحر

١ - تتعاون الاطراف الى أقصى حد ممكن ، وبما يتفق مع القانون الدولي للبحار ، على منع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر .

٢ - يجوز للطرف الذي تكون لديه أسباب معقولة للاشتباه في أن إحدى السفن التنسي ترفع علمه أو لا ترفع علما ولا تحمل علامات تسجيل ، ضالعة في الاتجار غير المشروع ، أن يطلب مساعدة أطراف أخرى على منع استخدامها لهذا الغرض . ويجب على الاطراف التي يطلب اليها ذلك أن تقدم المساعدة المطلوبة منها في حدود الامكانيات المتاحة لديها .

٣ - يجوز للطرف الذي تكون لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأن إحدى السفن التنسي شاربي ضريبة الملاحة وفقا للقانون الدولي ، وترفع علم طرف آخر أو تحمل علامات

تسجيل خاصة به ، ضالعة في الاتجار غير المشروع ، أن يخطر الدولة التي ترفع السفينة علمها بذلك وأن يطلب منها اثباتا للتسجيل ، ويطلب منها عند اثباته إذنا باتخاذ التدابير الملائمة إزاء هذه السفينة .

٤ - يجوز للدولة التي ترفع السفينة علمها أن تأذن للدولة الطالبة ، وفقاً للفقرة ٣ أو لمعاهدات نافذة بينهما أو لأي اتفاق أو ترتيب تتوصل إليه تلك الأطراف على أي نحو آخر ، بالقيام ، في جملة أمور ، بما يلي :

(أ) اعتلاء السفينة ؛

(ب) وتفتيش السفينة ؛

(ج) وفي حالة العثور على أدلة تثبت التورط في الاتجار غير المشروع ، اتخاذ ما يلزم من إجراءات إزاء السفينة والأشخاص والبضائع التي تحملها السفينة .

٥ - حيثما تتخذ إجراءات عملا بهذه المادة ، يضع الطرفان المعنيان موضع الاعتبار الواجب ، الحاجة إلى عدم تهديد سلامة الحياة في البحار ، وأمن السفينة والبضائع ، وعدم الإضرار بالمصالح التجارية والقانونية للدولة التي ترفع السفينة علمها أو لاية دولة معنية أخرى .

٦ - يجوز للدولة التي ترفع السفينة علمها أن تعتمد ، بما يتفق والتزامها الوارد في الفقرة ١ من هذه المادة ، إلى إخضاع الإذن الذي تصدره لشروط يتفق عليها ، بينها وبين الطرف الطالبة ، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالمسؤولية .

٧ - للأغراض المتوخاة في الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة ، يمتجيب كل طرف دون إبطاء للطلب الذي يرد من طرف آخر للاستفسار عما إذا كانت السفينة التي ترفع علمه مخولة بذلك ، ولطلبات الامتدازان المقدمة عملا بالفقرة ٣ . ويعيّن كل طرف ، عندئذ ، يصبح طرفاً في هذه الاتفاقية ، سلطة أو عند الضرورة ، سلطات ، لتلقي هذه الطلبات والرد عليها . ويجب إبلاغ سائر الأطراف ، عن طريق الأمين العام ، بهذا التعيين ، في غضون شهر واحد من التعيين .

٨ - على الطرف الذي يقوم بأي عمل وفقاً لهذه المادة أن يبذل دون إبطاء الدولة التي ترفع السفينة المعنية علمها بنتائج ذلك العمل .

٩ - تنظر الأطراف في عقد اتفاقات أو ترتيبات شائبة أو اقليمية لتنفيذ أحكام هذه المادة أو تعزيز فعاليتها .

١٠ - لا يجوز أن تقوم بأي عمل طبقاً للفقرة ٤ من هذه المادة إلا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو سفن أو طائرات أخرى تحمل علامات واضحة ويحتمل تبين أداؤها لمهام رسمية ولها الصلاحية للقيام بذلك العمل .

١١ - يولى الاعتبار الواجب في أي عمل يجري وفقاً لهذه المادة لضرورة عدم التدخل في حقوق الدول الساحلية والتزاماتها وممارستها لاختصاصها القضائي وفقاً للقانون الدولي للبحار وعدم المساس بتلك الحقوق والالتزامات والممارسة .

#### المادة ١٨

##### مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة

١ - تطبق الأطراف في مناطق التجارة الحرة وفي الموانئ الحرة تدابير لمنع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني لا تقل شدة عن التدابير المطبقة في سائر أنحاء إقليمها .

٢ - تسمى الأطراف التي :

(أ) مراقبة حركة البضائع والأشخاص في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة ، وتخول ، لهذه الغاية ، السلطات المختصة تفتيش البضائع والسفن الداخلة والخارجة ، بما في ذلك قوارب النزهة وسفن الصيد ، وكذلك الطائرات والمركبات ، وعند الاقتضاء ، تفتيش أطقم القيادة والمسافرين وامتعتهم ؛

(ب) إقامة نظام والاحتفاظ به لكشف الشحنات التي يشبه في أنها تحتوي على مخدرات ومؤثرات عقلية و مواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني والتي تدخل إلى مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة أو تخرج منها ؛

(ج) إقامة أجهزة مراقبة والاحتفاظ بها في مناطق المرافئ وأرصفاتها وفي المطارات ونقاط التفتيش الواقعة على الحدود في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة .

#### المادة ١٩

##### استخدام البريد

١ - تتخذ الأطراف ، طبقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقيات الاتحاد البريدي العالمي ، وبما يتفق مع المبادئ الأساسية لنظمها القانونية الداخلية لكل منها ، تدابير لمنع استخدام البريد في الاتجار غير المشروع ، وتعاون فيما بينها تحقيقاً لتلك الغاية .

٢ - تشمل التدابير المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، على وجه الخصوص ما يلي :

(أ) اتخاذ اجراءات منسقة لتوقي ومنع استخدام البريد في الاتجار غير المشروع ؛

(ب) الاخذ بتقنيات للتحري والمراقبة ومتابعة استخداماتها من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، بغية كشف ما يرسل بالبريد من شحنات غير مشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الاول والجدول الثاني ؛

(ج) اتخاذ تدابير تشريعية للتمكين من استخدام الوسائل الملائمة للحصول على الأدلة اللازمة للاجراءات القضائية .

#### المادة ٢٠

##### المعلومات التي تقدمها الأطراف

١ - تقدم الأطراف الى اللجنة ، بواسطة الامين العام ، معلومات عن تنفيذ هذه الاتفاقية في اقاليمها ، وخاصة :

(أ) نصوص القوانين واللوائح التي تصدر تنفيذًا للاتفاقية ؛

(ب) تفاصيل حالات الاتجار غير المشروع الداخلة في اختصاصها القضائي ، والتي تعتبرها مهمة بسبب الاتجاهات الجديدة المكتشفة ، أو الكميات ذات العلاقة ، أو المصادر التي حصل منها على المواد ، أو الاساليب التي استخدمها الاشخاص المشتغلين في الاتجار غير المشروع .

٢ - تقدم الأطراف هذه المعلومات بالطريقة وفي المواعيد التي تطلبها اللجنة .

#### المادة ٢١

##### اختصاصات اللجنة

تخول اللجنة صلاحية النظر في جميع المسائل المتملة بأهداف هذه الاتفاقية وخاصة المسائل التالية :

(أ) تقوم اللجنة ، على أساس المعلومات المقدمة إليها وفقا للمادة ٢٠ ، باستعراض تنفيذ هذه الاتفاقية ؛

- (ب) يجوز للجنة تقديم اقتراحات وتوصيات عامة على أساس دراسة المعلومات الواردة من الأطراف ؛
- (ج) يجوز للجنة أن تلغ نظر الهيئة السلي أمور قد تكون لها علاقة باختصاصات الهيئة ؛
- (د) تتخذ اللجنة ، بشأن أية مسألة تحال إليها من الهيئة بموجب الفقرة ١ (ب) ، من المادة ٢٢ ، الاجراء الذي تراه مناسبا ؛
- (هـ) يجوز للجنة ، عملا بالتدابير المبينة في المادة ١٢ ، تعديل الجدول الاول والجدول الثاني ؛
- (و) يجوز للجنة أن تلغ نظر غير الأطراف السلي القرارات والتوصيات التي تعتمد بها بموجب هذه الاتفاقية ، كي تنظر هذه الأطراف في اتخاذ تدابير بموجبها .

## المادة ٢٢

اختصاصات الهيئة

١ - مع عدم الاخلال باختصاصات اللجنة بمقتضى المادة ٢١ ، ومع عدم الاخلال باختصاصات الهيئة واللجنة بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٦١ بميقتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ :

(١) اذا توافرت لدى الهيئة ، بناء على نظرها في المعلومات المتاحة لها أو للأمين العام أو للجنة أو في المعلومات الواردة من أجهزة الامم المتحدة ، أسباب تدعوها السلي الاعتقاد بأنه لا يجري تحقيق أهداف هذه الاتفاقية فيما يتعلق باختصاصاتها ، جاز لها أن تدعو طرفا ما أو أطرافا السلي تقديم أية معلومات ذات صلة ؛

(ب) فيما يتعلق بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٦ :

١' للهيئة ، بعد اتخاذ التدابير اللازمة وفقا للفقرة الفرعية (١) ، أن تهيب بالطرف الممنى ، إن رأت لزوما لذلك ، أن يتخذ التدابير العلاجية التي تبدو لازمة في هذه الظروف لتنفيذ أحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٦ ؛

'٣' على الهيئة ، قبل اتخاذ اجراء بموجب البند '٣' أدناه ، أن تحافظ على سرية مراسلاتها مع الطرف المعني بموجب الفقرتين الفرعيتين السابقتين ؛

'٣' اذا وجدت الهيئة أن الطرف المعني لم يأخذ التدابير العلاجية التي دعي الى اتخاذها بموجب هذه الفقرة الفرعية ، فإنها أن توجسه أنظار الأطراف والمجلس واللجنة الى الممالة . وأي تقرير تنشره الهيئة بموجب هذه الفقرة الفرعية يجب أن يتضمن أيضا وجهات نظر الطرف المعني إن طلب هذا الأخير ذلك .

- ٢ - يدعى أي طرف الى ايفاد من يمثله في اجتماع تعقده الهيئة وتبحث فيه بموجب هذه المادة مسألة تعني ذلك الطرف بمفة مباشرة .
- ٣ - اذا لم تتخذ الهيئة بالاجماع قرارا في اطار هذه المادة ، في قضية مسا ، وجب بيان وجهات نظر الاقلية .
- ٤ - تتخذ قرارات الهيئة في اطار هذه المادة بأغلبية ثلثي جميع أعضاء الهيئة .
- ٥ - على الهيئة ، عند اضطلاعها باختصاصاتها طبقا للفقرة الفرعية ١ (أ) من هذه المادة ، أن تضمن سرية جميع المعلومات التي قد ترد الى حوزتها .
- ٦ - لا تنطبق مسؤولية الهيئة في اطار هذه المادة على تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقات التي تعقدها الأطراف وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .
- ٧ - لا تنطبق احكام هذه المادة على المنازعات التي تنشأ بين الأطراف ، والتي تشملها احكام المادة ٢٢ .

### المادة ٢٢

#### تقارير الهيئة

- ١ - تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها يتضمن تحليلا للمعلومات المتوفرة لديها ، وفي حالات مناسبة ، بيانا بالايضاحات ، إن وجدت ، المقدمة أو المطلوبة من الأطراف ، بالإضافة الى أية ملاحظات أو توصيات ترغب الهيئة في تقديمها . وللهيئة أن تعد ما تراه لازما من المعلومات الإضافية . وتقدم المعلومات الى المجلس عن طريق اللجنة التي قد تبدي من التعليقات ما تراه ملائما .

٢ - يوافق الأمين العام الأطراف بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق . وعلى الأطراف أن تسمح بتوزيعها دون قيد .

#### المادة ٢٤

##### تطبيق تدابير أشد مما تقتضيه هذه الاتفاقية

لاي طرف أن يتخذ تدابير أشد من التدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إذا رأى أن مثل هذه التدابير مناسبة أو لازمة لمنع أو وقف الاتجار غير المشروع .

#### المادة ٢٥

##### عدم الانتقام من حقوق أو التزامات تعاهدية سابقة

ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما ينتقم من حقوق أو التزامات الأطراف فيها بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٦١ ، واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ .

#### المادة ٢٦

##### التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، في الفترة من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وبمعد ذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وذلك مسن جانب :

(أ) جميع الدول ؛

(ب) ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

(ج) منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي لها اختصاص في التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية في المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية ، وفي إبرام تلك الاتفاقات وتطبيقها ، مع انطباق الأشارات إلى الأطراف أو الدول أو الدواشر الوطنية ، في إطار الاتفاقية ، على هذه المنظمات في حدود اختصاصاتها .

#### المادة ٢٧

##### التمديق أو القبول أو الموافقة أو الإقرار الرسمي

١ - تخضع هذه الاتفاقية للتمديق عليها أو لقبولها أو للموافقة عليها من جانب الدول ومن جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وللإقرار الرسمي

من جانب منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية المشار اليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ . وتودع مكوك التصديق أو القبول أو الموافقة والمكوك المتعلقة بالاقرار الرسمي ، لدى الامين العام .

٢ - تعلن منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية ، في مكوك اقرارها الرسمي ، مدى اختصاصها بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية . كما تخطر هذه المنظمات الامين العام بأي تعديل يطرا على نطاق اختصاصها في المسائل التي تنظمها الاتفاقية .

#### المادة ٢٨

##### الانضمام

١ - تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للانضمام اليها من جانب أية دولة ومن جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ومن جانب منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية المشار اليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ . ويصبح الانضمام نافذا بايداع مك الانضمام لدى الامين العام .

٢ - تعلن منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية ، في مكوك اقرارها الرسمي ، مدى اختصاصها بالمسائل التي تنظمها الاتفاقية . كما تخطر هذه المنظمات الامين العام بأي تعديل يطرا على نطاق اختصاصها في المسائل التي تنظمها الاتفاقية .

#### المادة ٢٩

##### الدخول حيز النفاذ

١ - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التعمين الذي يلي تاريخ ايداع المك العشرين من مكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الامين العام للامم المتحدة من جانب الدول أو من جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا .

٢ - بالنسبة لكل دولة تصدق على الاتفاقية أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم اليها بعد ايداع المك العشرين من مكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، أو بالنسبة لناميبيا ، ممثلة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التعمين الذي يلي تاريخ ايداع تلك الدولة ، أو ناميبيا ، مك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها .

٣ - بالنسبة لكل منظمة من منظمات التكامل الاقليمية المشار اليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ تودع مك متعلقا بالاقرار الرسمي أو مك انضمام ، تدخل

الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التسعين الذي يلي ايداع ذلك المك ، او في تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ عملا بالفقرة ١ من هذه المادة ، أيهما لاحق

#### المادة ٢٠

##### الانسحاب

١ - يجوز لأي طرف الانسحاب من هذه الاتفاقية في أي وقت بإشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ - يصبح هذا الانسحاب نافذ المفعول بالنسبة للطرف المعني بعد مرور سنة واحدة على تاريخ تلقي الأمين العام الإشعار .

#### المادة ٢١

##### التعديلات

١ - يجوز لأي طرف أن يقترح إدخال تعديل على هذه الاتفاقية . وعلى ذلك الطرف أن يرسل نص أي تعديل من هذا القبيل مشفوعا بأسبابه إلى الأمين العام ، الذي يرسله إلى الأطراف الأخرى ويمالها ، ما إذا كانت تقبل التعديل المقترح . وإذا لم يرفض أي طرف تعديلا مقترحا جرى تعميمه على هذا النحو خلال أربعة وعشرين شهرا من تعميمه ، اعتبر هذا التعديل مقبولا ودخل حيز النفاذ ، بالنسبة للطرف المعني ، بعد تسعين يوما من ايداع ذلك الطرف لدى الأمين العام وثيقة تعبر عن موافقته على الالتزام بذلك التعديل .

٢ - إذا رفض أي طرف تعديلا مقترحا ، كان على الأمين العام أن يتشاور مع الأطراف وأن يعرض الأمر ، مشفوعا بأي تعليقات أبدتها الأطراف ، على المجلس إذا طلبت غالبية الأطراف ذلك . ويجوز للمجلس أن يقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر وفقا للفقرة ٤ من المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة . ويدرج أي تعديل ينبثق من هذا المؤتمر في بروتوكول تعديل . ويلزم إبلاغ الأمين العام على وجه التحديد بالموافقة على الالتزام بهذا البروتوكول .

#### المادة ٢٢

##### تسوية المنازعات

١ - إذا نشأ نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، كان على الأطراف أن تتشاور معا لتسوية النزاع عن طريق التفاوض أو التحسري أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو اللجوء إلى الهيئات الإقليمية أو الإجراءات القضائية أو غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها .

٢ - أي نزاع تتمتعز تمويته بالطريقة الموضحة في الفقرة ١ من هذه المادة يحال، بناء على طلب أي من الأطراف في النزاع ، الى محكمة العدل الدولية للبت فيه .

٣ - إذا كانت منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية المشار اليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ طرفا في نزاع تتمتعز تمويته بالطريقة الموضحة في الفقرة ١ من هذه المادة ، جاز لها أن تطلب الى المجلس ، من خلال دولة عضو في الامم المتحدة ، استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية وفقا للمادة ٦٥ من النظام الاساسي لمحكمة وتعتبر هذه الفتوى حاسمة للنزاع .

٤ - يجوز لكل دولة ، وقت توقيع هذه الاتفاقية أو التمديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام اليها ، ولكل منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادي ، وقت التوقيع أو ايداع وثيقة الأقرار الرسمي أو الانضمام ، أن تعلن انها لا تعتبر نفسها ملتزمة بالفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة . وتكون الأطراف الأخرى في حل من الالتزام بالفقرتين ٢ و ٣ ازاء أي طرف يكون قد صدر عنه هذا الاعلان .

٥ - يجوز لأي طرف صدر عنه اعلان وفقا للفقرة ٤ من هذه المادة أن يحب هذا الاعلان في أي وقت باشعار يوجه الى الأمين العام .

#### المادة ٢٣

#### النصوص ذات الحجية

تكون النصوص الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لهذه الاتفاقية متساوية في الحجية .

#### المادة ٢٤

#### التوديع

تودع هذه الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

واشباتا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك حسب الأصول ، بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في فيينا في تم أصلي واحد ، في هذا اليوم الموافق للعشرين من كانون الأول / ديسمبر من عام الف وتسعمائة وثمانية وثمانين .

## مرفق

الجدول الاول

الايبيديين  
 الايرغومتريين  
 الايرغوتامين  
 حمض الليسرجيك  
 ١ - فينيل - ٢ - بروبانون  
 شبيه الايبيديين

واملاح المواد المدرجة في هذا  
 الجدول كلما أمكن وجود هذه  
 الاملاح .

الجدول الثاني

انهيدريد الكل  
 الاميتون  
 حمض الانكراثيل  
 اشير الاثيل  
 حمض فينيل الكل  
 السبيريدين

واملاح المواد المدرجة في هذا  
 الجدول كلما أمكن وجود هذه  
 الاملاح .